

حتى النفايات لم تسلم من آل سعود



قالت صحيفة "إندبندنت" الأيرلندية في تقرير لها: إن شركة "Waste Panda" الأيرلندية لإعادة تدوير النفايات وقعت فريسة لعملية احتيال في مبلغ 350 ألف يورو، وتسعى لاستعادة المبلغ من محام مقيم في السعودية على صلة بأمر سعودي.

وأشارت إلى أن شركة إعادة تدوير النفايات الأيرلندية العملاقة وقعت ضحية لعملية احتيال في مبلغ 350 ألف يورو خلال محاولة فاشلة لتصدير خردة النحاس من السعودية، وذلك وفقا لما كشفته وثائق جديدة.

وذكرت أن الفضيحة حدثت في 2011م، لكنها لم تظهر للنور إلا في الأيام الماضية، ومتورط فيها محام يمني مقيم في المملكة على صلة بالأمر تركي بن نواف آل سعود، الملحق السياسي بسفارة المملكة في العاصمة الأيرلندية.

وتسببت تلك الواقعة في انسحاب شركة إعادة تدوير النفايات الأيرلندية العملاقة من الاستثمار في السعودية، كما أثارت تلك الواقعة خلافا قانونيا ودبلوماسيا.

وأضافت الصحيفة أن الشركة الأيرلندية وهي واحدة من أكبر شركات جمع النفايات وإعادة تدويرها في البلاد، كانت تتوسع دولياً في أنشطتها خلال تلك الفترة، ورأت أن السعودية سوق جديد مريح بالنسبة لها.

وأشارت إلى أن الشركة دفعت لمحامي الأمير ويدعى "طارق بن مرزوق" وهو يمني الجنسية دفعة أولية بلغت 278 ألف جنيه إسترليني كجزء من 3 دفعات كانت سترسلها له في مقابل الحصول على نفايات معدنية من شركته، لكن بعد أشهر من توقيع العقد وأخذ المال لم يتم تسليم النفايات واختفى.

وقامت الشركة الأيرلندية العام الماضي برفع دعوى قضائية ضده بالمحكمة العليا في الرياض لكنه لم يظهر بالمحكمة، ولم ينفذ الحكم ضده ولم تتلقى الشركة بعد أي من المبلغ الذي دفعته.

وكشفت وثائق جديدة عن أن الشركة الأيرلندية حاولت حل المسألة عبر القنوات الدبلوماسية من خلال الكتابة لسفارة المملكة في أيرلندا ووزارة الخارجية السعودية بالرياض قبل التحرك القانوني.

وتحدثت عن أن الشركة كتبت إلى السفير السعودي في أيرلندا للتدخل من أجل تجنب إجراءات التقاضي ضد الأمير تركي ومحاميه طارق بن مرزوق.